المحاضرة الثالثة:

أنواع الفساد و آثاره

أولا: أنواع الفساد

إن أنواع الفساد كثيرة ومختلفة، ويعتمد في تقسيم أنواع الفساد على معايير متنوعة وعديدة.

1- **إنطلاقا من معيار الموقع:** ينقسم الفساد الى :

أ- فساد محلي: وهو الذي ينتشر في داخل الدولة الواحدة بماءا على ممارسات الموظفين وذوي المناصب داخل المجتمعات، شريطة ألا يكون له أي إمتداد خارجي.

ب-فساد إقليمي: وهذا النوع يمتد ليشمل عدة دول مرتبطة ببعضها البعض.

ت- الفساد الدولي: هذا النوع خطير جدا لما له من أبعاد عالمية كبيرة وهو يضم العديد من أوجه الفساد، مثلا: الرشاوى المقدمة في إطار التجارة الدولية، التجارة بالمخدرات...الخ.

2- **إنطلاقا من معيار الحجم:** نجد

أ- الفساد الكبير: وهو النابع عن الدرجات العليا للإدارة، ويقوم به كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق أهداف مادية و إجتماعية كبيرة، يرتكب هذا النوع من الفساد عادة من طرف رؤساء الدول و الحكومات و الوزراء...، وهدفه هو تحقيق المصالح المادية أو الإجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة ومثاله: صفقات السلاح.

ب- الفساد الصغير: هو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، يتعلق بآداء الوظائف و الخدمات الروتينية ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، ويظهر بكثرة بين الموظفين في

القطاعات على إختلافها. أما عن الهدف من وراءه وهو الحاجة الإقتصادية أي المالية، غير أنه وفي النهاية يعد من أكثر أنواع الفساد إنتشارا.

3- **إنطلاقا من معيار المظهر**: إن الفساد يمكن أن يكون متشعبا ومتنوعا، بإختلاف السياقات الثقافية، إذ أنه لهذا المعيار العديد من الأنواع نذكر منها:

أ- الفساد المالي: ومفاده التلاعب بالأموال العامة أو الخاصة لتحقيق مكاسب شخصية.

ب- الفساد الإداري: ويندرج ضمن السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق.

ت- الفساد السياسي: وهو إساءة إستخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على الموقع و المكانة في السلطة أو لإثراء الذات أو كليهما، مثل: شراء الأصوات وتزوير الإنتخابات، تمويل الأحزاب السياسية بصورة غير قانونية أو نزيهة.

هذا بالإضافة الى الفساد الثقافي (إستغلال وسائل الإعلام المتاحة و المتنوعة لتزيين الوعي الثقافي...)، الفساد الأخلاقي و ما أكثره في مجتمعنا (القيام بأعمال مخلة بالحياء...).

4- إنطلاقا من طبيعة القطاع:

أ- الفساد في القطاع العام: إن القطاع العام يعد مجالا خصبا للإنحرافات غير القانونية و الإختلاسات، حيث يلجأ بعض الموظفين العاملين الى إستغلال مناصبهم لتلبية حاجياتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة وعلى حساب تحقيق الأغراض و الأهداف المرجوة من الوظيفة العامة التي يتقلدها.

ب- الفساد في القطاع الخاص: وهو إستغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، بإستعمال مختلف الوسائل من رشوة، هدايا..الخ ، وهذا لغرض تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة، و الحصول على إعانة و غيرها.

ثانيا: آثار الفساد

مما لا شك فيه بأن الظواهر السلبية لها آثارها على المجتمع من جميع النواحي، وكذلك الأمر بالنسبة لظاهرة الفساد، ولعل أكبر أثر للفساد وهو كونه عائق أمام محاولات التقدم، من هذا المنطلق فإن آثار الفساد تمس كما سبق الحديث عنه جميع نواحي الحياة الإجتماعية، الإقتصادية و السياسية.

1- **الآثار الإقتصادية:** وهي عديدة نذكر منها:

- إعاقة النمو الإقتصادي الأمر الذي يجعل الأمر صعب بل شبه مستحيل أمام تطبيق ونجاح الخطط التنموية.
- هروب الإستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها.
- إهدار الموارد التابعة للدولة، حيث يؤدي الفساد الى خفض الإيرادات العامة خاصة الضرائب و الرسوم الجمركية حيث يلجأ الكثير من المتعاملية الإقتصاديين الى دفع الرشاوى و العمولات لمفتشي الضرائب و الجمارك حتى يستفيدوا من معاملة خاصة تصل الى حد خفض قيمة

إلتزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب و الرسوم في بعض الحالات,,,، بالإضافة الى الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها بين الحين و الآخر.

2- الآثار الإجتماعية:

- إنهيار النسيج الإجتماعي، تفشي روح الكراهية بين الطبقات و فئات المجتمع وهذا راجع لإنعدام العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الإقتصادية و السياسية على إستقرار الأوضاع الأمنية داخل المجتمع.

3- الآثار السياسية:

- إنهيار هيبة دولة القانون و المؤسسات بما يعدم ثقة الأفراد بها.
- الفساد يؤدي الى إضعاف كل الجهود المبذولة في سبيل الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الإستقرار السياسي.
- مساس الفساد بآداء القضاء و أجهزة تطبيق القانون.
- نفور الافراد من المشاركة في الحياة السياسية، ليقين منهم بأن الفساد قد طال الحقوق السياسية (حق الترشح) و أن نتائج الإنتخابات وفي كثير من الأحيان تحمل العديد من أساليب الفساد كالتزوير مثلا، وهو الأمر الذي يؤدي الى إنعدام الثقة بالمنتخبين و بالتالي فقدان العملية الإنتخابية لدورها في المحاسبة و التغيير وصارت المقاطعة سلوك معبر عن أزمة الحكم.